

تكامل نظم المراجعة الشرعية لمواجهة مخاطر عدم الالتزام بالشرعية في البنوك الإسلامية - بنك البركة الجزائري نموذجاً -

أ. معمري منير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

ملخص البحث:

يرتكز هذا البحث على دراسة العلاقة الوظيفية التكاملية، بين كل من إدارة المراجعة الشرعية الداخلية المستحدثة، وهيئة الرقابة الشرعية التقليدية، والمدقق الشرعي الخارجي، المستقل تماما عن البنوك الإسلامية، مع إبراز مدى مساهمة ذلك الدور التكاملي في مواجهة مخاطر عدم الالتزام بالأحكام الشرعية في معاملات البنوك الإسلامية، وفي الرفع من درجة السلامة والمصدقية الشرعية، وتحقيق مستويات عليا من الجودة الشرعية، والتي تعتبر أساس سمعة هذه البنوك. مع دراسة لنموذج تدقيق شرعي وكيفية تحديد وتصفية الإيرادات غير الشرعية، من طرف هيئة الرقابة والتدقيق الشرعي لبنك البركة الجزائري.

الكلمات المفتاحية: إدارة المراجعة الداخلية؛ هيئة الرقابة الشرعية؛ المدقق الشرعي الخارجي، مخاطر عدم الالتزام بالشرعية؛ السلامة والجودة الشرعية؛ المراجعة الشرعية الفورية.

Abstract:

This study is based on the study of the complementary functional relationship between the newly established internal sharia review department, the traditional sharia supervisory body and the external sharia auditor who is completely independent of Islamic banks, attempting to highlight the contribution of this integral role in facing the risks of non-compliance with sharia in the transactions of Islamic banks and raising the level of safety and legitimate credibility, and achieving the highest levels of legal quality, which are the basis of the reputation of these banks. Case study of auditing and how to identify and liquidate illegal revenues by the supervisory and legal auditing body of the Algerian Albaraka Bank.

Key words: Internal review department- sharia supervisory board- external sharia auditor- risks of non-compliance with sharia- safety and legal quality- immediate sharia review

1. المقدمة:

تغيرت النظرة الإستراتيجية للبنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية (الربوية)، وصارت تعتبر مكملة للأنظمة المصرفية، سواء الوطنية منها أو الدولية، حيث تفتحت أهم اقتصاديات العالم على تقنيات الصيرفة الإسلامية. ومع هذا التسارع في التطبيق تزايدت الفجوة بين نظرية الصيرفة الإسلامية وبين الواقع العملي لها على مستوى البيئة البنكية المحلية والعالمية.

ورغم تعدد صيغ التمويل، وتأكيد منظري الاقتصاد الإسلامي، وإجماعهم على أن نظام التمويل القائم على صيغ المضاربة والمشاركة، من خلال تقاسم الإرباح والخسائر هو النظام الأمثل شرعياً، والأجدى اقتصادياً، لما له من آثار تنموية ونهضوية. إلا أن معظم البنوك الإسلامية تتجنب المخاطرة المالية، حيث تركز على المراجعات بهدف التسهيل عليها وعلى المتعاملين معها، ولهذا لا تزال هذه البنوك سجيئة لصيغة بيع المراجحة، خاصة للأمر بالشراء، التي تتخللها محاذير شرعية وتدور حولها الشبهات في التطبيق.

وحتى مع تطوير المعايير الشرعية ونشرها من طرف خبراء هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، بقيت البنوك الإسلامية تعمل تحت تأثير ضغط المنافسة فيما بينها، لجذب أكبر قدر ممكن من الزبائن، لتحقيق هدف تعظيم الأرباح. مما أدى بها للاعتماد على رقابة شرعية بسيطة، من خلال هيئات شرعية تتولى أساساً مهمة الإفتاء مع ممارسة رقابة شكلية فقط. فتجدها متساهلة ومرنة في إيجاد مخارج شرعية للمعاملات.

2. إشكالية البحث: تتضح في التساؤل التالي:

ما هو دور التكامل الوظيفي بين هيئات المراجعة والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي في مواجهة مخاطر عدم الالتزام بالشرعية في معاملات البنوك الإسلامية؟

3. فرضيات البحث:

- يساهم التكامل بين نظم المراجعة الشرعية في تقليل مخاطر عدم الالتزام بالشرعية الإسلامية.
- يساعد التدقيق الشرعي المبني على المخاطر في قياس وتقدير المخاطر الشرعية.
- تعتبر تصفية الإيرادات غير الشرعية مؤشراً على السلامة الشرعية في بنك البركة الجزائري.

4. منهج وأدوات البحث: يعتمد على المنهج الوصفي بتحليل نظم المراجعة الشرعية والمخاطر، مع منهج دراسة حالة تطبيقية قائمة على الملاحظة والتواصل مع مدققي بنك البركة الجزائري

المحور الأول: أساسيات الرقابة والمراجعة الشرعية ومخاطر عدم الالتزام بالشرعية

1- مفاهيم حول الرقابة والمراجعة الشرعية:

أ. الرقابة في اللغة العربية: أصلها رقب، قال ابن فارس¹: "الراء والقاف والباء أصل واحد مطرد يدل على انتصاب لمراعاة شيء". والرقابة متابعة الشيء لحراسته ورعايته والإشراف والمحافظة عليه.

ب. الرقابة والمراجعة في اللغة الفرنسية والانجليزية: يقابلها في اللغة الفرنسية كلمة "Contrôle" وهي اسم مشتق من "Contre-rôle" أي من "Contre" بمعنى "ضد"، و"rôle" أي "سجل". ويرجع أصلها القديم² إلى ذلك السجل الثاني الذي يمسك بشكل مزدوج مع سجل آخر وفي نفس الوقت، بهدف ضمان الدقة في عملية التسجيل. وحسب لالاند³: أن "الرقابة تعني الضبط أو المانع أو الدور المنعي، وأدى صعوبة ترجمة الفعل الإنجليزي "to control"، إلى التباس الكلمة في المعنى، ما إذا كانت مأخوذة بالمعنى الفرنسي أو المعنى الإنجليزي. فهي لا تعني راقب وحسب، بل تعني أيضا: قاد، ساد على أمر ما وتحكم فيه، احتوى، ضبط.

و في القاموس الفرنسي الحديث⁴ نجد أن كل من Audit (مراجعة)، و Maîtrise (تحكم)، و Inspection (تفتيش) و Vérifications (تحقيق)، مرادفات "Contrôle".

2 - تعريف الرقابة والمراجعة الشرعية:

يقصد بالرقابة والمراجعة الشرعية "متابعة وفحص وتحليل جميع الأعمال والتصرفات التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات وغيرها، وذلك للتأكد من أنها تتم وفقا لأحكام وقواعد الشرعية الإسلامية، وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة المشروعة، وبيان المخالفات والأخطاء وتصويبها فوراً، وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة النصائح والإرشادات وسبل التطوير إلى الأفضل."⁵ وهو تعريف شامل للرقابة والمراجعة الشرعية تقوم على الفحص الشرعي.

3- السلامة الشرعية والمصادقية الشرعية:

أ. السلامة الشرعية: يعرفها إبراهيم عبد الحليم بأنها: "الابتعاد عن كل أشكال التعاملات المحظورة أو التي تقود إلى محذور، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر والابتعاد عن مواطن الشبهات وتصحيح الاختلالات التي قد تحدث في عمل المصارف الإسلامية، عن طريق هيئات الرقابة الشرعية."⁶

والسلامة الشرعية هي ألا تكون في المشروع مخالفات لأحكام الشرعية الإسلامية ليس فقط على مستوى تجنب الربا والبيع والخدمات المحرمة بل وعلى مستوى الأولويات الإسلامية والالتزامات

بالسلوك الإسلامي بشكل عام أيضاً⁷.

ويعتبر معيار السلامة الشرعية أهم ما يميز المصرفية الإسلامية عن التقليدية، حيث يعد إضفاء المشروعية على كافة التعاملات الهدف الأول الذي تسعى إلى تحقيقه البنوك الإسلامية، كما أن المتعاملين معها يركزون بشكل كبير على هذا المعيار، بحيث يعتبرونه المعيار رقم واحد في المفاضلة، وأساس الثقة المتبادلة بين البنك وعملائه⁸. ويسبق بذلك معيار الربحية والعائد عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل فيما بين البنوك الإسلامية

ب. **المصدقية الشرعية:** يعرفها إبراهيم سامي السويلم⁹ "أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن" تستمد المصدقية الشرعية من مصداقية هيئات الرقابة الشرعية لما تتمتع به من سمعة أخلاقية وعلمية طيبة ومعرفة وخبرة ودراية مؤصلة بأحكام الشرع في المعاملات المالية.

4 - مخاطر عدم الالتزام بالشرعية

نظرا للاختلاف في تركيبة مصادر التمويل واستخداماتها في البنوك الإسلامية مما غير من طبيعة المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية، ما يستدعي الباحثين في مجال الصيرفة الإسلامية لبناء أدوات حديثة تعمل على التعرف على المخاطر وتقييمها و قياسها بما يتلاءم مع طبيعتها¹⁰. إن المخاطر الناتجة عن عدم الالتزام بأحكام الشرعية الإسلامية في البنوك الإسلامية، قد تؤدي إلى عدم الاعتراف بالربح، والتنازل عن أرباح العمليات والخدمات غير المتوافقة مع المبادئ والضوابط الشرعية، وهذا يسمى عمليا في البنوك الإسلامية بتطهير الأرباح.

فهذا النوع من المخاطر قد يؤدي إلى حدوث خسائر فعلية، تؤثر على قائمة المركز المالي والدخل والتدفقات النقدية، فضلا عن المخاطر الغير مباشرة في فقدان البنك الإسلامي سمعته مما يؤدي إلى عزوف أصحاب العلاقة من مساهمين ومستثمرين وممولين عن التعامل مع هذا البنك، لفقدانه خاصيته في التقيد بالمبادئ والضوابط الشرعية في عملياته¹¹.

5- تكوين هيئة الرقابة الشرعية وأهدافها

حسب معيار المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لكيفية تكوين هيئة الرقابة الشرعية واختيار أعضائها، وجوب تضمّن هيئة الرقابة الشرعية على عدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة، ولها أن تستعين بمختصين في إدارة الأعمال و/أو الاقتصاد و/أو القانون و/أو المحاسبة وغيرهم على أن لا تضم الهيئة في عضويتها مديريين من المؤسسة وألا تضم مساهمين ذوي تأثير فعال¹².

يتلخص الغرض الأساس للرقابة الشرعية في كونها تهدف إلى التأكد من أن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لا تخالف الشرعية ويتطلب تحقيق هذا الهدف أن تكون الشرعية ملزمة للمؤسسة.¹³ والملاحظ هنا أن المعيار حدد هدف عدم مخالفة أنشطة البنك للشرعية الإسلامية وربطه بالزاميتها للبنك. فما جدوى الرقابة بدون إلزامية بقوة القانون. تهدف الرقابة الشرعية الداخلية بشكل رئيس إلى العمل على ضمان الالتزام بأحكام الشرعية الإسلامية في جميع معاملات البنك، وتعتبر المراجعة الشرعية أحد أدواتها ومقوماتها.¹⁴

6- علاقة استقلالية هيئة الرقابة الشرعية بمصادقية المعاملات:

تحتاج البنوك الإسلامية إلى أنظمة الرقابة والإشراف التي تتمتع بالاستقلالية. فالهيئة يجب أن تلتزم وتتأكد من أن عمليات البنك مطابقة لأحكام الشرعية ومحقة لمقاصد الشرعية. ووجود أي شكوك حول استقلالية الهيئة قد يزعزع ثقة المودعين والمتعاملين مع البنوك الإسلامية، وقد يؤدي إلى الشك في نسبة حل وحرمة عمليات البنك. وخاصة عملية "أسلمة" المنتجات التقليدية التي تجري بشكل واسع لدى البنوك الإسلامية. وتثير الشكوك حول موضوعية واستقلالية الهيئة.¹⁵

7- دور هيئة الرقابة في تحقيق المقاصد العامة للشرعية الإسلامية

كثيرا ما ينحصر دور هيئة الرقابة الشرعية في إضفاء الشرعية على عمليات البنك متلمسين تخريجا معينا لها دون ربط الجزئيات بالكليات، والفروع بالمقاصد، وأدى بهذا بدوره إلى خلل كبير، وعدم مساهمة البنوك الإسلامية في حل الأزمات الاقتصادية الاجتماعية مثل أزمة السكن وأزمة تمويل المشاريع الزراعية وقضايا البطالة.

ويطرح عطية السيد فياض قضية¹⁶ على الجامع الفقهي حول إمكانية الحكم بحرمة الشيء أو بطلانه إذا استوفى المتطلبات الفقهية لإباحته ولكنه خالف مقصدا من مقاصد الشرعية الإسلامية، أو أن نعتبر موافقة الفعل للمقاصد الشرعية شرطا لصحته.

8. خصائص النظام الجيد للرقابة الشرعية:

يجب مراعاة عدة اعتبارات في أي نظام رقابي جيد، ومنها¹⁷:

- يجب أن يبين النظام الرقابي الأخطاء قبل أو حال وقوعها، وكذلك يحدد الطرق الكفيلة بتصحيح تلك الأخطاء، إذ لا فائدة من الرقابة المتأخرة التي تكفي بتسجيل الأخطاء لغايات العقاب فقط.
- إن الرقابة الجيدة ليست رقابة لاحقة، بل سابقة لوقوع الأخطاء، لذا فإن التنبؤ هو أساس الرقابة

السليمة، بحيث تصل التقارير في الوقت المناسب وليس في وقت متأخر يصعب معه تصحيح الأخطاء. لأن الرقابة الإيجابية¹⁸ هي التي تحاول تفادي الأخطاء قبل وقوعها، أما الرقابة السلبية فهي التي تعاقب على الأخطاء التي تقع وتحاسب عليها.

- يجب أن يكون المردود الاقتصادي للنظام الرقابي أكبر من نفقاته، لأن الهدف من وجود الرقابة هو الحد من الانحراف عن الخطة، وبالتالي الحد من النفقات الضائعة أو الخسائر.

- تؤدي ظاهرة المبالغة في الرقابة أو الرقابة المشددة إلى إلغاء أو التقليل من فوائد الرقابة، وبالتالي يؤدي إلى آثار غير مرغوب فيها مثل التداخل والازدواجية. وزيادة التكاليف وحبط الابتكار.¹⁹

المحور الثاني: المراجعة الشرعية الداخلية والمدقق الخارجي

يتمثل الاختلاف الرئيسي بين التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية في أن الرقابة الشرعية تهدف إلى ضمان التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها، بينما يهدف التدقيق الشرعي إلى إبداء الرأي في مدى تحقيق الشركة لواجبها والمتمثل في التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها²⁰.

لتحقيق نجاح هيئات المراجعة الشرعية في أداء مهامها لا بد أن تمر المراجعة الشرعية في البنوك الإسلامية بثلاث مراحل وهي: مراجعة سابقة للتنفيذ، مراجعة متزامنة مع التنفيذ، مراجعة لاحقة للتنفيذ ونوضح فيما يلي طبيعة كل نوع فيها:

1- المراجعة الشرعية الداخلية القبليّة (قبل التنفيذ):

تعد المراجعة الشرعية الداخلية السابقة للتطبيق من أهم العناصر المؤثرة في نجاح تقديم

المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة في الواقع العلمي، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:²¹

- تعد إدارة المراجعة الشرعية حلقة الوصل الرئيسية بين الهيئة الشرعية وإدارة البنك فهي التي توضح للهيئة الشرعية طبيعة ومكونات المنتج المقدم من قبل الإدارة البنكية.

- تقوم إدارة المراجعة الشرعية الداخلية بمراجعة إعداد المنتج قبل التطبيق من خلال مراجعة صياغة النماذج والعقود والتأكد من مطابقتها لمضمون الفتوى الصادرة من الهيئة الشرعية.

- مراجعة إدارة المراجعة الشرعية الداخلية لأنظمة الحاسب الآلي قبل تطبيق المنتج والتأكد من وجود نظام آلي يمنع من وقوع مخالفات شرعية مثل عدم السماح بتوقيع عقد البيع بالمراجحة قبل التأكد من تسجيل البضاعة في دفاتر البنك.

- التأكد من أن أنظمة الحاسب الآلي تتضمن تطبيق الشروط الخاصة بالتعاقدات بين البنك والمتعاملين في عمليات توزيع الأرباح لعمليات التمويل بالمشاركة، وفي الحسابات الاستثمارية للمودعين والتي تقدم وفق عقد المضاربة، وتطبيق الخدمات المصرفية وفق الضوابط والفتاوى الشرعية
- إعداد دليل إجراءات يتضمن الضوابط الشرعية للمنتجات بهدف توحيد جميع العاملين

2 - المراجعة الشرعية الداخلية الحالية (خلال التنفيذ):

وتتمثل هذه المراجعة في المتابعة الشرعية لأعمال البنك أولاً بأول وفي مراحل التنفيذ المختلفة لتأكد من التزام البنك بالتطبيق الكامل للفتاوى الصادرة، وتقوم في ذات الوقت بالتوجيه والتقييم لأي خطأ في الفهم يؤثر على التنفيذ ويجعله منحرفاً عن أهدافه وغاياته أصبحت عملية المراجعة الشرعية المتزامنة لتطبيق المنتجات بالبنك بعد إصدار الفتوى من أهم مراحل عملية الرقابة الشرعية ويتضح ذلك من خلال العناصر التالية: ²²

- تقوم إدارة المراجعة الشرعية بشرح الفتوى الشرعية وصياغتها بصورة تمكن العاملين بالبنك من فهمها بطريقة صحيحة، حيث يرفق مع نص الفتوى إيضاح لها والخطوات العملية لتطبيقها.
 - المشاركة في تحديد الصيغة التمويلية المناسبة لتمويل المشروعات المقدمة من المتعاملين.
 - المشاركة في صياغة العقود والاتفاقيات مع الجهات الخارجية.
 - تقوم إدارة المراجعة الشرعية بعقد الدورات التدريبية للعاملين لشرح الضوابط الشرعية للمنتج قبل تطبيقه، وهذا يعد من أهم عناصر نجاح تطبيق المنتج حيث يجب أن يكون واضحاً للعاملين حتى يستطيعوا إقناع العميل به ويقوم بتنفيذه وفق الضوابط الشرعية المعتمدة من الهيئة الشرعية.
 - تقوم إدارة المراجعة الشرعية الداخلية بمراجعة عمليات الدعاية وإعلان المصاحبة لتطبيق المنتج.
 - المشاركة في حل المنازعات التي تنشأ بين البنك والآخرين إذ تتطلب بيان الحكم الشرعي ²³
- ## 3 - المراجعة الشرعية الداخلية اللاحقة (بعد التنفيذ):

تهدف المراجعة الشرعية الداخلية اللاحقة إلى التأكد من تطبيق المنتج وفق الضوابط الشرعية وذلك من خلال العناصر التالية: ²⁴

- تقوم إدارة المراجعة الشرعية بعمل برامج مراجعة ميدانية للإدارات والفروع واخذ عينات من تطبيق المنتجات ومراجعتها من أجل التأكد من توافق التطبيق مع الفتاوى الشرعية.
- تقوم إدارة المراجعة الشرعية الداخلية ببحث المخالفات الشرعية في الإدارات والفروع ليس بغرض

- اكتشاف الأخطاء وحسب وإنما معرفة أسباب وقوعها والعمل على تلقيها مستقبلا
- متابعة الإدارات والفروع في تصويب الملاحظات التي تم اكتشافها وعمل سجل متابعة لها
- مراجعة الحسابات الختامية للبنك للتأكد من استخدام الأموال وفق الضوابط الشرعية.
- التأكد من دقة توزيع الأرباح بين المتعاملين والبنك وفق النسبة المتفق عليها بعقد المضاربة.
- المساهمة في إعداد التقرير الشرعي لبيان مدى التزام البنك بقرارات الهيئة الشرعية.
- تحديد مقدار الإيرادات غير الشرعية الواجب إخراجه تطهيرا في المعاملات.
- التأكد من القدر الواجب فيها الزكاة، والتأكد من صرفه في مصارفه الشرعية.

4- مخاطر التدقيق الشرعي الخارجي:

يقصد بمخاطر التدقيق الشرعي إبداء رأي غير سليم (بالصحة) مع وجود مخالفات شرعية يتعرض التدقيق الشرعي الخارجي لهذا النوع من المخاطر فقد يتم التوصل إلى رأي بمطابقة العمليات المنفذة للمعايير الشرعية المعتمدة في الوقت الذي ينطوي التطبيق على مخالفات شرعية جسيمة لم يتم اكتشافها من قبل المدقق الخارجي في ظل إستراتيجيات التدقيق التي استخدمها. وهو ما يتطلب تناول مدى مسؤولية المراجع الخارجي في حال تحقق مثل هذه المخاطر. وعند التأمل في المسألة يظهر أن نقطة الارتكاز في التوصل إلى حكم شرعي في هذا الموضوع تدور حول مدى اعتماد إستراتيجية التدقيق الشرعي من الناحية الشرعية، فإذا كانت معتمدة شرعا مع التزام المراجع بتنفيذها كما يجب فإن الأصل أن المراجع ولا الهيئة تتحمل هذه المخاطر بشرط أن لا يكون قد تعدى أو فرط في التنفيذ.²⁵

المحور الثالث : التدقيق الشرعي المبني على المخاطر

بدون فهم المهمات المحددة لمنهجية التدقيق القائمة على مخاطر الأعمال، وقدرة المدققين على تحديد طبيعة عمل المنشآت لا يمكن القيام بهذا الدور الذي يوفر للمدقق القدرة على الاكتشاف المبكر للمخاطر قبل حدوثها. وتقوم مناهج التدقيق بعملية تصفية لهذه المخاطر.²⁶

1- تصنيف مخاطر عدم الالتزام الشرعي

وبعد استقراء لفتاوى وقرارات الهيئات الشرعية وبناء على الأثر الشرعي للمخالفة، قدم عاصم أحمد حمد تصنيف مخاطر تلك المخالفات عدم الالتزام الشرعي حسب أثرها إلى:

أ- مخاطر ذات تأثير شرعي كبير High Risk Shari'a Observation على ربح/أجرة المعاملة

أو على السمعة الشرعية للمؤسسة المالية الإسلامية، على وجهٍ لا يمكن معه تصحيح المخالفة (وبالتالي يكون ربح/أجرة المعاملة غير مشروع للمؤسسة ويجب صرفه في الخيرات) أو لا يمكن تدارك الأضرار التي حدثت للسمعة الشرعية للمؤسسة.

ب -مخاطر ذات تأثير شرعي متوسط Moderate Risk Shari'a Observation على ربح المعاملة أو السمعة الشرعية للمؤسسة، على وجهٍ يمكن معه تصحيح المخالفة أو تدارك الأضرار.

ج -مخاطر ذات تأثير شرعي منخفض Low Risk Shari'a Observation على ربح المعاملة أو السمعة الشرعية للمؤسسة.

2- التجربة العملية لأتمودج التدقيق الشرعي المبني على المخاطر

في تجربة عملية قام عاصم احمد حمد²⁷ في بناء نموذج للتدقيق الشرعي المبني على مخاطر عدم الالتزام الشرعي بغرض الحصول على تقييم شرعي للمنتج، كما يمكن استخدامه في تحديد أولوية أو ترتيب التدقيق على المنتجات أي الخدمات أو الإدارات أي الوحدات.

أ -تقسيم أعمال التدقيق الشرعي إلى أقسام تشمل: التوثيق والعقود، وتسلسل التنفيذ، ونتيجة التدقيق الشرعي السابق، وغيرها.

ب -تفريع كل قسم من تلك الأقسام إلى العناصر التي ينبغي مراجعتها من الناحية الشرعية، وفقا لللائحة الفحص الشرعية.

ج -تميز كل عنصر من تلك العناصر بما يمثله من درجة مخاطرة شرعية :

كبير High أو متوسط Med أو منخفض Low، مع إعطاء وزن لكل درجة مخاطرة شرعية.

د -اختيار مدى (1-3) على سبيل المثال لنسبة تكرار الأخطاء؛ بحيث يكون 1 قليلا، أما 3 فيكون كثيرا.

هـ -اختيار مدى (50% - 70%) على سبيل المثال للتقويم الشرعي النهائي للمخاطرة الشرعية للوحدة أو المنتج محل التدقيق؛ بحيث يكون :

(أكثر من 70%) مُرضيا، و(50%-70%) مقبولا ، و(أقل من 50%) غير مُرضي.

و - بعد إتمام عملية التدقيق الشرعي، تتم معرفة التقييم الشرعي النهائي للمخاطرة الشرعية للإدارة أو الوحدة أو المنتج أي الخدمة محل التدقيق من خلال معرفة مجموع نتيجة ضرب نقاط كل عنصر في وزنه، ومقارنته مع النقطة(هـ)أعلاه . والشكل التالي يوضح ما سبق بيانه

الجدول رقم (1) : أنموذج لبرنامج تدقيق منتج مراحة المركبات

برنامج تدقيق منتج مراحة المركبات					
م	عناصر التدقيق الشرعي	درجة المخاطر	نسبة التكرار	الوزن	الحاصل
أ	أولا التوثيق والعقود				
1	العقود مجازة من قبل الهيئة الشرعية	H			
2	تم استفاء مواصفات المركبة محل المراجعة	H			
3	توقيع المتعامل مثبت في عقد المراجعة	M			
ب	ثانيا: التسلسل الشرعي				
3	تم توقيع عقد المراجعة مع المتعامل بعد تملك المصرف للمركبة محل المراجعة	H			
	ثالثا: محل التمويل				
	التأمين الممول من المصرف تأمين إسلامي	H			
	مجموع النقاط				
	التقييم الشرعي النهائي للوحدة / المنتج				

المصدر: عاصم أحمد حمد، التدقيق الشرعي المبني على المخاطر، مؤتمر التدقيق الشرعي 5، مملكة البحرين، 2015، ص 75.

المحور الرابع: نماذج المراجعة الشرعية في بنك البركة الجزائري

1- التعريف ببنك البركة وهيئات الرقابة الشرعية

تأسس بنك البركة الجزائري نتيجة تزواج استثماري بين شركة دلة البركة القابضة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية أي بنك تقليدي ربوي وبنك إسلامي وهو نتيجة شراكة بين قطاع خاص وقطاع عام، وحسب المادة 6 من القانون الأساسي لبنك البركة الجزائري، "يلتزم البنك في جميع تعاملاته ونشاطاته بأحكام الشريعة الإسلامية وخاصة فيما يتعلق باجتناّب الربا في الأخذ والعطاء التزاما مطلقا في جميع الأحوال والأعمال وتكون الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة-خلافًا لموجبات هذا الالتزام-غير نافذة في حق البنك، له أو عليه"

تدرّج بنك البركة الجزائري في اعتماد أنماط للرقابة الشرعية بداية بأسلوب تدقيق المستشار

الشرعي وصولاً إلى تكوين هيئة للرقابة الشرعية غير مهيكلة بشكل رسمي ضمن الهيكل التنظيمي للبنك مع رقابة شرعية استشارية خارجية من طرف الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية.

2- رقابة المستشار الشرعي للبنك البركة الجزائري

يعمل المستشار الشرعي بالتنسيق مع الهيئة الشرعية الموحدة كما أنه يستخدم في ضبط المعاملات المعايير الشرعية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وبناء على عقد العمل الممضي بين المستشار الشرعي وبنك البركة الجزائري تمّ تحديد مهامه كالآتي:

- إبداء الرأي فيما يراد العمل به من تطبيقات منذ التفكير بها إلى وضعها في التنفيذ مع التزام البنك بعرض جميع المعاملات الجديدة على المستشار الشرعي.

- اعتماد العقود النظامية والنماذج المزمع العمل بها من الجوانب الشرعية.

- التأكد من شرعية التطبيق، بمراجعة الخطوات العملية وتدقيق المستندات من خلال مواعيد دورية للإطلاع على أعمال البنك، وإبداء الرأي الشرعي والإجراء المطلوب.

- مزاولة التفسير أو التحكيم، حين يكون الموضوع عاجلاً أو لا يحتمل إحالته على مركز التحكيم الإسلامي بجامعة الأزهر.

- الإجابة على تساؤلات واستيضاحات العملاء، بالنسبة لشرعية بعض الإجراءات أو المعاملات. ولكن عقد العمل لا يعطي للمستشار مكانة وسلطة وقوة مقارنة بالهيكل التنظيمي والقانون الأساسي والقوانين المصرفية، في حين أنه حدد مهام وصلاحيات وكيفية تعيين مراقب الحسابات.

3- هيئة الرقابة الشرعية في بنك البركة الجزائري

كان بنك البركة الجزائري لا يستعين إلا بمستشار شرعي واحد لسنوات طويلة، ثم أضاف مستشارين آخرين حيث يقوم كل مستشار بعمليات تدقيق ورقابة دورية على مختلف الأعمال التي أنجزها البنك من خلال وكالاته، ويسجل ملاحظاته. في تقرير نهائي حول الرقابة الشرعية.

4- مراجعة الهيئة الشرعية الموحدة

أ . تعريف الهيئة الشرعية الموحدة لبنك البركة الجزائري

وهي رقابة استشارية عليا، موحدة لكل فروع مجموعة البركة المصرفية الدولية، بما فيها بنك البركة الجزائري، وتتمثل هذه الرقابة في الإجابة على أسئلة وفتاوى متعلقة بالحالات الخاصة والاستثنائية التي تنجم عن الواقع العملي لبنك البركة من المستشار الشرعي أو من الهيئة الإدارية.

ب. نموذج تدقيق للهيئة الشرعية الموحدة حول فسخ المراجعة المتعثرة

اطلعت الهيئة على إشكالية تعرض البنك لتعثر ديون المراجحة التي يبرمها مع عملائه، ورغبة البنك القيام في الاتفاق مع العميل بإقالة هذا الأخير من المراجعة بحيث يسترد البنك الملكية القانونية للسلعة مع إبقاء هذه الأخيرة تحت يد العميل وفي حيازته، ثم يبرم البنك معه عقد بيع بالوكالة يقوم العميل بموجبه ببيع السلعة نيابة عن البنك ولفائده بسعر المراجعة (مبلغ التمويل المتعثر) يضاف إليه هامش ربح متفق عليه يغطي فرصة الربح الضائعة بسبب التأخير في التسديد. ومثل هذا الأسلوب المقترح يمنح العميل أجلا ملزما لبيع السلعة يؤخذ في عين الاعتبار لاحتساب هامش الربح، وفي حال عدم تمكنه من دفع الثمن للبنك يمنح أجلا جديدا مع رفع هامش ربح البنك وتنقص هذه الزيادة من عمولة العميل بوصفه وكيلًا بأجر قصر في أداء عقد الوكالة.

وبعد دراسة المسألة قررت الهيئة الشرعية بعدم جواز هذه العملية لأنها إجراءات شكلية تؤدي إلى إلزام العميل بدفع زيادة عن الدين بسبب تأخره في السداد وهو من قبيل جدولة الديون المحرمة لأنها من ربا النسيئة. ولو فرض أن الفسخ غير مشروط بالتوكيل بالبيع فإنه لا وجه لإلزام العميل بالبيع بهامش ربح ضمن أجل محدد لأن علاقته بالسلعة انتهت بعد الإقالة.

ج. نموذج تدقيق إيرادات ناتجة عن حكم قضائي لصالح بنك البركة

نظرت اللجنة في دعوى قضائية رفعها بنك البركة ضد أحد البنوك، الذي رفض تسديد سندات مسحوبة عليه سلمت للبنك على سبيل الضمان من قبل أحد مدينيه، حيث لم يتمكن البنك من تحصيل قيمة هذه السندات إلا بموجب حكم قضائي، بعد أكثر من ثماني سنوات من تاريخ استحقاقها، حيث رفع البنك دعوى قضائية جديدة، للمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي أصابه جراء احتجاز السندات. فهل يحق للبنك في حال حصوله على تعويض إدراجه ضمن إيراداته أم صرفه في وجوه البر؟ وعليه أصدرت الهيئة القرار التالي: " بناء على قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، ومقررات المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة في كل من معيار المدين الماطل، ومعيار المراجعة والإجارة، فإنه لا يجوز ضم أي زيادة إلى الدين إلى أصول البنك، لأنها من قبيل فوائد التأخير ولو سميت تعويضا، ويجب التخلص من هذه الزيادة (التعويض) بصرفه في وأوجه الخيرات. لكن يحق للبنك أن يقتطع من المصروفات القضائية التي تحملها للحصول على أصل الدين إذا لم يكن القضاء قد حكم بما للبنك".

5- تدقيق تصفية الإيرادات غير الشرعية في بنك البركة

أ. صندوق الإيرادات غير الشرعية : وهو حساب الصندوق الذي تصب فيه كل الإيرادات الربوية وأشباهاها (غرامات التأخير مثلا) التي قد يتحصل عليها البنك من بنوك أخرى أو من متعامليه المماثلين في تسديد ديونهم، أو من البنك المركزي. وتودع في حساب نواتج قيد التصفية لتوجيهها نحو مجالات خيرية وعليه يسمى أيضا صندوق سبل الخيرات

ب. المجالات الخيرية لصرف الإيرادات قيد التصفية

- تقديم إعانات للمحتاجين ومساعدة الجمعيات الخيرية والمساهمة في قفة رمضان.
- تقديم المساعدات الطبية لصالح المعوزين والفقراء من أجل إجراء عمليات جراحية.
- المشاركة والمساهمة في تشجيع طلبة العلم كذا تمويل مسابقة حفظ القرآن الكريم.
- المساهمة في بناء المساجد وتمويل الزوايا. وطبع كتب لصالح المؤلفين.
- المساهمة في الحملات التطوعية ضد الآفات الاجتماعية التي تنظمها المؤسسات الاجتماعية.
- مصاريف التكوين لصالح إطارات البنك سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

ج. شروط الصرف من صندوق الإيرادات غير الشرعية

تمت استشارة الهيئة الشرعية حول الشروط المطلوب توافرها في العامل ببنك البركة الجزائري حتى يستحق الصرف عليه من صندوق الإيرادات غير الشرعية، وكان قرار الهيئة بجواز صرف الفوائد الربوية على العامل إذا توافرت فيه صفة الاستحقاق للزكاة، على أن لا يكلف العامل لقاء ذلك زيادة واجبات وظيفية، وألا تعتبر من قبيل الخوافز، وأن لا يؤدي ذلك إلى نفع للبنك.

4. النتائج البحث:

أسفرت هذه الدراسة عن النتائج التالية:

- يقوم تطوير نظم متكاملة للمراجعة الشرعية في البنوك الإسلامية على مواكبة ومحاكاة التطورات العلمية والمهنية الحديثة التدقيق الداخلي والخارجي مثل التدقيق الشرعي المبني على المخاطر.
- تتحقق المصادقية الشرعية في البنوك الإسلامية بالرفع من مستوى التناسق والتكامل بين أدوار كل من هيئة الرقابة الشرعية والإفتاء وقسم المراجعة الشرعية الداخلية والمدقق الشرعي الخارجي.
- أن الرقابة الشرعية الفورية تحقق نتائج مهمة في التقليل من سلبية الرقابة الشرعية اللاحقة.
- مراعاة المراجعة الشرعية لمقاصد الشريعة الإسلامية كفيل بتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.
- يجب تهيئ عمال بنك البركة الجزائري من الاستفادة أموال صندوق الإيرادات غير الشرعية.

5. خاتمة البحث

توصلت هذه الدراسة إلى بيان أهمية بناء نظام حديث ومتكامل للمراجعة الشرعية في البنوك الإسلامية، يقوم على إدارة داخلية متطورة للمراجعة الشرعية، تتمتع بالاستقلالية سواء من ناحية الهيكل التنظيمي والممارسة الوظيفية للتدقيق الداخلي. بحيث تكتمل عمل هيئة الرقابة الشرعية وتعالج نقائصها الميدانية، كما تتكامل أيضا مع الدور المهم للمدقق الشرعي الخارجي، الذي يتمتع بالمهنية والاستقلالية والحياد في تشخيص وإبداء الرأي حول المصادقية الشرعية للبنوك الإسلامية.

يتحقق التكامل بين المراجعة الشرعية الداخلية والمراجعة الشرعية الخارجية بالتعاون والتنسيق بين المراجع الشرعي الداخلي والمراجع الشرعي الخارجي أثناء تنفيذهما لمهامهما كل في نطاق عمله، بما يضمن تغطية أشمل لأعمال المراجعة الشرعية، وتقليل بقدر الإمكان من ازدواجية الجهود، وتكامل التدقيق بما يحقق أهداف المراجعة في كشف المخالفات وتصحيحها والدقة في تقدير مخاطر عدم الالتزام الشرعي لتجنبها ولتطهير الأرباح بتصفية الإيرادات غير الشرعية.

الهوامش والمراجع:

- ¹ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الجليل، بيروت، ج 2، 1991، ص 427.
- ² Jean Mathieu Rosay, Dictionnaire Etymologique, collection marabout, Belgique, 1985, p 136
- ³ لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، ج 1، بيروت، ط 2، 2001، ص 225، 226.
- ⁴ Le Petit Larousse illustré, Larousse, 2001, p 258.
- ⁵ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية: إدارة المصارف العربية الإسلامية، ج 6، مصر، 2004، ص 161.
- ⁶ إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2008، ص 88.
- ⁷ حمزة عبد الكريم محمد حماد، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار النفائس، 2008، ص 200، 201.
- ⁸ بورقية شوقي، طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك فيصل، فهد، ص 12.
- ⁹ إبراهيم سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، 2000، ص 16.
- ¹⁰ عطية عبد الله، التدقيق الشرعي المبني على المخاطر، مؤتمر التدقيق الشرعي الخامس، بمملكة البحرين، 2015، ص 15.

- ¹¹ خلف فليح حسن، البنوك الإسلامية، دار عالم الكتب الحديث، عمان، 2006، ص 96،97.
- ¹² علي محي الدين علي القره داغي، بحوث في فقه البنوك الإسلامية، دار البشائر الإسلامية، بيروت ط2، 2009، ص 527.
- ¹³ هيئة المحاسبة والمراجعة، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2015، ص 15.
- ¹⁴ نزيه حماد، في فقه المعاملات المالية والبنكية المعاصرة، دمشق، دار القلم، 2010، ص 370.
- ¹⁵ محمد أكرم لال الدين، دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الإسلامية، الدورة 19، الإمارات العربية المتحدة، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ص 05.
- ¹⁶ عطية فياض، الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة للبنوك الإسلامية، المؤتمر العالمي 3 للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ص 22.
- ¹⁷ محمد قاسم القريوتي، مبادئ الإدارة: النظريات والعمليات والوظائف، ط3، دار وائل، عمان، 2006، ص 348.
- ¹⁸ أحمد عبد العظيم محمد، منهج الإسلام في الرقابة على المال العام، المركز الأصيل للطبع والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 66.
- ¹⁹ موفق حديد محمد، الإدارة: المبادئ والنظريات والوظائف، الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 255.
- ²⁰ محمود عبد الفتاح الوشاح، فارس أرشيد الخرابشة، "أثر التدقيق الشرعي الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في ضوء معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية" بحوث المؤتمر العلمي الدولي الأول: منظمات الأعمال - الفرص والتحديات والتطلعات-، جامعة البلقاء التطبيقية، 2015، الأردن، ص 20.
- ²¹ محمد البلتاجي، تفعيل التدقيق والرقابة الشرعية الداخلية وتطويرها، المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، 2009، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ص 9.
- ²² محمد البلتاجي، مرجع سابق ص 10.
- ²³ أحمد بن عبد الله بن حميد، دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال البنوك الإسلامية، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة 19، الشارقة، أبريل 2009، ص 5.
- ²⁴ محمد البلتاجي، مرجع سابق، ص 10.
- ²⁵ عبد الستار أبو غدة، عبد الباري مشعل، برنامج المراقب والمدقق الشرعي، CSAA، هيئة المحاسبة والمراجعة، للمؤسسات المالية الإسلامية، نسخة دمشق، 2009، ص 127.
- ²⁶ إيهاب نظمي إبراهيم، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، حادثة وتطور، مكتبة المجتمع العربي، 2009، ص 41.
- ²⁷ عاصم أحمد حمد، التدقيق الشرعي المبني على المخاطر، مؤتمر التدقيق الشرعي 5، مملكة البحرين، 2015، ص 74.